

Distr.: General
24 April 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

التجارة والحد من الفقر: الحلقات المفقودة

حدث خاص للأونكتاد الثالث عشر

عُقد في مركز قطر الوطني للمؤتمرات، بالدوحة، في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

التجارة والحد من الفقر: الحلقات المفقودة

١- ترأس حلقة النقاش هذه السيد تافيري تشفاتشيو باسم الأمين العام للأونكتاد، وأدار حلقة النقاش السيد شيخ سيدي دياراً، وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وشاركت في حلقة النقاش السيدة سبتي قاسم، وزيرة العمل في جزر القمر؛ والسيدة هيدي هوتالا، وزيرة التنمية الدولية في فنلندا؛ والسيدة دوركاس ماكغاتو - مالميسو، وزيرة التجارة والصناعة في بوتسوانا؛ والسيد بان سوراساك، وزير الدولة في كمبوديا؛ والسيد رانسفورد سميث، نائب الأمين العام في أمانة الكومنولث. وكان المشاركون الرئيسيون في حلقة النقاش هم السيد توني أديسون، نائب مدير المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي التابع لجامعة الأمم المتحدة؛ والسيدة ندى الناشف، المدير العام المساعد والمديرة الإقليمية للدول العربية بمنظمة العمل الدولية.

٢- وجمعت المناسبة الوزراء والمسؤولين عن رسم السياسات وغيرهم من المسؤولين الحكوميين من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً لتحديد الحلقات المفقودة في العلاقة بين التجارة والفقر ولتبادل الخبرات في وضع وتنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وتناولت الحلقة المسائل الرئيسية التالية: كيف يمكن أن تكون التجارة أداة للحد من الفقر؟ وما هي التدابير اللازمة لإقامة علاقة إيجابية بين النمو المدفوع بالتجارة، والحد من الفقر والتنمية الشاملة؟ وهل يوجد نهج وحيد للسياسات العامة لتحقيق التحول الهيكلي، أو هل تختلف العملية من بلد إلى آخر تبعاً للظروف السائدة في البداية والهيكل الاجتماعي والثروة من الموارد والأطر المؤسسية؟ وهل يستطيع الجنوب، باعتباره سوقاً، أن يوفر للبلدان النامية المنخفضة الدخل فرصاً أكبر لتحويل هياكلها الإنتاجية والانتقال إلى قطاعات تصدير أكثر تطوراً؟

٣- وسلّمت حلقة النقاش بأن المنافع التي تحققها التجارة لا تنتقل إلى جميع البلدان بصورة آلية. فهي تخضع لعدة عوامل تشمل عدم حدوث التحول الهيكلي وضعف القدرة الإنتاجية، وعدم التمكن من خلق فرص عمل منتجة. وأشار إلى بوتسوانا، وهي أول بلد يخرج من فئة أقل البلدان نمواً في عام ١٩٩٤، كنموذج لحكومة سعت لتحويل هدفها السياسي من التخفيف من حدة الفقر إلى القضاء عليه في الأجل القصير أو المتوسط. وفضلاً عن ذلك، لاحظ المشاركون في حلقة النقاش أنه بالرغم من القيود والصعوبات الهيكلية، بذل بعض البلدان (مثل كمبوديا وجزر القمر) جهوداً ملحوظة لاستغلال إمكاناتها والمشاركة بنجاح في التجارة الدولية. بيد أن ذلك لم يؤدّ تلقائياً إلى الحد من الفقر، وأوقع أكثرية أقل البلدان نمواً - وبخاصة البلدان الزراعية - في فخ.

٤- واتفق المشاركون في حلقة النقاش على أن البلدان التي تعتمد على الزراعة وعلى الموارد في حاجة إلى تنفيذ سياسات اقتصادية ومالية حذرة تمكنها حتى تتمكن من تمويل

برامج الإنفاق العام ذاتياً، ومن مواجهة الصدمات الخارجية. وعلاوة على ذلك، فإن الدخل التي تولدها التجارة الدولية حاسمة الأهمية لتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية وتوفير فرص العمل. واتفق المشاركون في حلقة النقاش على أن العدالة الاجتماعية والسياسات المتعلقة تحديداً بخلق فرص العمل ينبغي أن تكون في صميم السياسات الإنمائية.

٥- وفيما يتعلق بالدور الذي يضطلع به الشركاء الإنمائيون، أكد المشاركون في حلقة النقاش الحاجة إلى تعزيز المساءلة عندما يتعلق الأمر بالمساعدة الإنمائية، وزيادة دور المعونة من أجل التجارة يشمل دعم شبكات التجارة الإقليمية ونقل التكنولوجيا. فضلاً عن ذلك، دُعي الشركاء من البلدان المتقدمة إلى زيادة دعمهم لمبادرة المعونة من أجل التجارة، بهدف بناء قدرات إنتاجية والحد من التفاوت في الدخل. وأكدت بعض البلدان النامية حاجتها إلى اختيار شركائها الإنمائيين بإرادة مستقلة ووفقاً لاحتياجاتها المحددة.

٦- واتفق جميع المشاركين في حلقة النقاش على الحاجة إلى إشراك القطاع الخاص في خلق فرص عمل لائقة، لتحرير أقل البلدان نمواً من الاعتماد على المعونة. واعتُبرت الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب والحكم الرشيد عنصرين أساسيين لسياسة تجارية سليمة وشاملة موجهة نحو التنمية.

٧- وبرز فهم مشترك للحاجة إلى مزيد من البحوث لتسليط الضوء على أنواع الفقر وتحديد مختلف الفئات الاجتماعية التي يُرجح أن تتأثر تأثراً على نحو مختلف بالسياسات التجارية - ولا سيما الفئات الضعيفة مثل النساء والشباب وعمال المناطق الريفية. ويُرجح أن تزيد مساهمة التجارة السريعة النمو بين شركاء الجنوب في تنمية أقل البلدان نمواً في المستقبل بسبب ارتقاء بعض البلدان في سلسلة القيم، ما يترك فرصاً إضافية لشركاء الجنوب الآخرين لتنويع إنتاجهم وقاعدة صادراتهم.

٨- وأشارت الأمانة إلى أنها ستمضي في بلورة استنتاجات السياسات التي تمخضت عنها حلقة النقاش، وأن هذه الاستنتاجات ستكون عنصراً من عناصر برنامجها للبحوث الخاصة بالتجارة والفقر في أقل البلدان نمواً.